المحاضرة الرابعة عشر

–موقف النخبة الجزائرية:

شعر أعضاء النخبة الجزائرية بخيبة امل اذ كانوا يأملون ان تكون اكثر كرما و تجازيهم فرنسا على خدمتهم في جيشها و التعبير عن ولائهم لها، و بذلك تمنحهم كامل الحقوق السياسية و المدنية كمواطنين فرنسيين في اطار القانون الإسلامي ، و لكن هذا الامل كان بدون جدوى حيث تجاهلت فرنسا مطلب النخبة في التجنيس الجماعي [1] مما جعل فرحات عباس يعبر عنه و يوجه له انتقادا جاء فيه انه كان:" لا محالة واهيا , و لذا لا يستطيع ان يكون أساسا لتشييد بناء اجتماعي صحيح و صرح محكم "، و يضيف " لم يغير من حالتنا, بل بقينا رعايا من اهل الذمة ان صح هذا التعبير, و بقيت القوانين تقوم حاجزا بين العربي و الفرنسي ".

و يعبر فرحات عباس أيضا في كتابه الشاب الجزائري بقوله: «اعتقد ان الجزائر المسلمة، التي لم تستفد حتى بعشر التضحيات التي قدمتها فرنسا،من حقها ان يكون لها على الأقل حرية التعريف بمشاعرها و الدفاع عن مصالحها ...اذ الظاهر ان مجرد الانين و الصراخ هو من وجهة نظرها دليل على اسوء أنواع الجحود"

وعلى الرغم مما احدثته هذه الإصلاحات من التباعد بين الأهالي و المستوطنون و زادت من ظاهرة التنافر بينهما، الا ان صفوف النخبة الجزائرية شهدت أيضا انقساما في الرأي حول كيفية التعامل مع هذه الإصلاحات و كيفية الاستفادة منها خصوصا فيما تعلق بالتجنيس.

فئة مشجعة و مؤيدة و داعية له سوآءا كان التجنيس فرديا او جماعيا و مستعدة لقبوله مع التخلي عن الوضع الخاص للمسلمين و على رأس هؤلاء نجد الدكتور ابن التهامي، بلقاسم ايبعزيزن، الشريف حبيلس، رابحزناتي،مُحَّد بن العربي الشرشالي، الطيب ولد مرسلي،إسماعيلحامت، سعيد الفاسي، عمر بوضربة، مُحَّد الصالح بن جلول و غيرهم.

و التي ترى في التجنس مدخلا لاكتساب المواطنة و منها الحصول على جميع الحقوق السياسية و الاجتماعية، و تولي المسؤوليات على قدم المساوات مع الاوربيين و التفت هذه الجماعة حول جريدة التقدم.

اما الفئة الثانية و التي على رأسها الأمير خالد و قايد حمود فقد رفضت هذه الإصلاحات، و اقترن المواطنة الفرنسية بالحفاظ على الأحوال الإسلامية، ذلك ان الجزائري لن يقبل بالمواطنة الفرنسية في اطار اخر غير الاطار العربي الإسلامي و يضيف الأمير خالد هذ يحدث لسببين هما:

1- ان الأهالي يرفضون مبدأ التجنيس كما جاء في قانون فيفري 1919.
2- استحالة صدور قرار فرنسي بتجنيس جماعي خوفا من ضياع الأقلية الاوربية في بحر الملايين من الأهالي[1].

خاتمة:

وعليه يمكننا أن نقف عند:

-أن إصلاحات فيفري1919، جاءت آنية استجابة لضغط الحركة الوطنية الجزائرية عبر مختلف أطيافها التي عبرت عنها في شكل حركات ثورية و إلحاح من النخبة الجزائرية أو حركة الشبان لكسب ود الأهالي في جبهات القتال.

- جاءت ضمن سياق عام لا يمكن إنكاره في سبيل وضع حد لأفكار وافدة من الجامعة الإسلامية والشيوعية العالمية فضلا عن الدعاية الألمانية.

- كما جاءت هذه الإصلاحات لتخفف من حدة وطأة قانون الأهالي الذي ظل يئن من وطأته الجزائريين.

- لم تلامس هذه الإصلاحات إلا الإجراءات الجزئية فقط ولم تكن شاملة .

-ظلت هذه الإصلاحات على رغم من استحالت أن تطال كافة فئات الشعب الجزائري إلا أنها قلصت من دائرة المستفيدين منها حتى من الشريحة التي كانت مطيعة لإدارة الاحتلال وشملتها الإجراءات التنظيمية للقانون.

- كان الهدف الاسمي من هاته الإصلاحات هو تطبيق سياسة ذر الرماد في العيون بغية تحقيق سياسة التهدئة التي ستظل ديدن كل الإصلاحات الفرنسية في تعاطيها مع المسألة الجزائرية حتى خلال الثورة الجزائرية.